











12 توجيها رئاسياً للحكوم

ول اعتماد 250 ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة

استكمال نظام البصمة والصورة والبطاقة الوظيفية بنهاية أكتوبر

القانونية والتسويات والترقيات القانونية

فى سياق الإجراءات الهادفة إلى التخفيف من آثار رفع الدعم عن المشتقات النفطية وبهدف حماية المواطنين الفقراء من الانعكاسات السلبية.. ترأُّس الأخ عبدربه منصور هادى رئيس الجمهورية اجتماعاً حكومياً مصغراً السبت، ضم رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة ونائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر ونائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء المهندس عبد الله محسن الأكوع ومدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور أحمد عوض بن مبارك ووزراء الإعلام، والتخطيط، والنقل، والمالية، والنفط، ونائب محافظ البنك المركزي اليمني، حيث تم في الاجتماع مناقشة القضايا والموضوعات المتصلة بالمعالجات المطلوبة على مختلف الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية للتخفيف من انعكاسات الإصلاحات السعرية والتي جاءت كضرورة وطنية وحاجة ملحة لتلافي التداعيات الاقتصادية الخطيرة على الوضع العام للدولة وتجنّب الانهيار الاقتصادي.

وجرى في اللقاء التداول حول عدد من الإجراءات التي يجب أن تطالها الإصلاحات وخاصة مكافحة الفساد وإنهاء الازدواج الوظيفي _____ والحالات الوهمية من خلال استكمال نظام البصمة والصورة في الوحدات المدنية والأمنية والعسكرية في موعد أقصاه نهاية شهر أكتوبر القادم وتنفيذ العديد من الإجراءات على صعيد الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة.

وبهدف التخفيف عن كاهل المواطن الأعباء وتحقيق المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والدفع بعجلة التنمية فقد أصدر رئيس الجمهورية 12 توجيهاً للحكومة تمثَّلت في الآتي:

- 1 على وزارتي المالية والخدمة المدنية استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ العلاوات لعامى 2012 و2013، وكذا التسويات والترقيات القانونية المرصودة في موازنة عام 2014 لجميع موظفى وحدات الخدمة العامة "مدنيين وعسكريين" اعتباراً من أغسطس 2014م.
- 2 اعتماد تكلفة" 250" ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة واتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بإجراء المسح الميداني لـ '250" ألف حالة جديدة أخرى، وبحيث يتم التحقق من صحة استحقاق تلك الحالات وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين محافظات الجمهورية مع تفعيل عملية البحث والتتبع للحالات القائمة وتنزيل الحالات غير المستحقة.
- استكمال نظام البصمة والصورة البيولوجية والبطاقة الوظيفية لتشمل منتسبى القوات المسلحة والأمن وعلى أن لا يتُجاوَّز تنفيذ ذلك نهاية أُكتوبر 2014م.
- 4 إلزام جميع الجهات الحكومية بما فيها الجهاز الأمنى

والعسكرى بالانتقال من المدفوعات النقدية للأجور والمرتبات إلى المدفوعات عن طريق استخدام الحسابات المصرفية في الهيئة العامة للبريد، على أن يتم البدء بالجهات غير المطبقة لــــذلك "وزارة الداخلية، وزارة الدفاع" واستكمال بقية الجهات الحُكُومُية على أنْ لا تُتْجَاُّوز فترة التنفيذ لذلك نَهايَة

- 5 على وزارة النفط والمعادن إعداد برنامج لتطوير الحقول الإنتاجية القائمة بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج عن مستوياته الحالية والتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي لتوفير التمويل اللازم.
- 😈 على وزارات الكهرباء والمالية والنفط والمعادن العمل على إيجاد آلية واضحة وشفافة لدعم الكهرباء ومراقبة استهلاك الوقود المخصص للطاقة.
- 7 على وزارتى النقل والداخلية مراقبة مدى الالتزام بتسعيرة النقل الداّخلي بكافة أشكاله في ضوء المؤشرات التي

تم تحديدها من قبل وزارة النقل والنقابات المعنية، واتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المخالفين.

- 🔞 على وزارتي المالية والزراعة والري وصندوق التشجيع الزراعي والسمكي وبالتنسيق مع الاتحاد التعاوني والزراعي والاتحاد العام للصيادين اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير ودعم قطاعى الزراعة والأسماك والنهوض بهما، بما في ذلك توفير وحداتٌ ري تعمل بالطاقة الشمسية وشبكات ّري متكاملة وقوارب صيد مع مستلزماتها، وتوفير المخصصات المالية اللازمة لصندوق التشجيع الزراعي والسمكي لتنفيذ أهدافه
- 9 تعزيز دور الجمارك في تحصيل الرسوم الجمركية والضريبية ومكافحة التهريب الجمركى بما يكفل تنمية الايرادات الجمركية والضريبية.
- 🛈 اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة التحصيل للضريبة العامة على المبيعات وزيادة معدلات الامتثال الضريبي لتصل إلى 75% من عدد المكلفين بنهاية عام 2014م.
- 🕕 اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة تحصيل المتراكمات وتوسيع قاعدة الأوعية الضريبية.
- ⑫ منع إنشاء أية وحدات إدارية أو اقتصادية أو صناديق جديدة أو التوسع فى الهياكل التنظيمية القائمة.
- ودعا الأخ الرئيس أيناء الشعب إلى التحلى بالبقظة التامة وعدم الانجرار وراء من فقدوا مصالحهم من خلال فسادهم العابث ضد مصالح أبناء الشعب عامة وتمريبهم للمشتقات النفطية. مبيناً أن هناك من يتربص بالأمن والاستقرار واستغلال ظروف الناس لمصالح شخصية وأنانية يعرفها

وأكد رئيس الجمهورية أن هذه الإصلاحات تمت بإجماع كَافَةَ القَوْيُ السِياسِيةُ الْمُشَارِكَةَ فِي الْحَكُومَةِ، وَبِأَنْ هَذَا الْقَرَارِ فرضته الضرورة القصوى التى تقتضّى إنقاذ الاقتصاد الوطنى من الانهيار ومنع أي استنزاف للاحتياطي من النقد الأجنبي.







مطالب بإجراء إصلاحات اقتص

رفع الدعم عن المشتقات النفطية وسط احتجاجات شعبية

رفعت الحكومة رسمياً الدعم عن المشتقات النفطية، حيث أعلنت شركة النفط اليمنية تحريك أسعار المشتقات النفطية بدءاً من الأربعاء الماضي بناءً على قرار من مجلس الوزراء بتحرير أسعارهاً.

وارتفع سعر 20 لتر البنزين من 2500 إلى أربعة آلاف ريال، و20 لتر الديزل من 2000 إلى 3900 ريال. كما ارتفع سعر الكيروسين إلى أربعة

وفور صدور قرار الحكومة الذي كان متوقعاً منذ فترة لتقليص عجز الموازنة المقدّر هذا العام بـ 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي، شهدت العاصمة صنعاء والعديد من المدن الرئيسية احتجاجات واسعة، حيث قام متظاهرون غاضبون بقطع الطرق الرئيسية وحرق إطارات السيارات احتجاجاً على الأسعار الجديدة للمشتقات النفطية.

وعانت بلادنا منذ أربعة شهور من أزمة خانقة وغير مسبوقة في المشتقات النفطية، إذ كانت تصطف السيارات لساعات طويلة أمام محطَّات الوقود قبل الحصول على حاجتها منه، في مشهد نغص حياة اليمنيين.

وتعرضت اليمن لضغوط كبيرة من البنك وصندوق النقد الدوليين لرفع الدعم عن المشتقات النفطية الذي يقدّر بعشرة ملايين دولار يومياً ويشكّل 8% من إجمالي الناتج المحلي.

وألمح رئيس الجمهورية الأخ عبد ربه منصور هادى في خطاب وجهه إلى الشعب بمناسبة عيد الفطر المبارك إلى هذا القرار عندماً دعا جميع القوى السياسية لاصطفاف وطنى شامل يقوم على عشرة أسس من بينها "الدعم السياسي والمجتمعي لعملية الإصلاح المالي والاقتصادي اللازمة والمستحقة

بصورة عاجلة، والالتزام التام بتوجيهاتنا الاقتصادية التقشفية الرامية لتقليص النفقات العامة وترشيد استخدام الطاقة".

وكان صندوق النقد الدولى أصدر أخيراً دراسة حول "إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، حثّ فيها اليمن على إجراء خفض إضافيّ في دعم الطاقة من خلال تطبيق زيادة تدريجية في أسعار الوقود، بالتزامنُ مع تعزيز مساندة المستحقين من خلال توسيع تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية ليشمل 500 ألف أسرة إضافية.

وفي يونيو الماضي رخّصت الحكومة لمقاولات القطاع الخاص باستبراد الديزُل مباشرةً لاستّعماله الخاص وذلك بالأسعار العالمية. كما قامت العام الماضي بتوحيد سعر الديزل بين مختلف مستخدميه بما فيهم قطاع الكهرباء. وكانت الحكومة رفعت أسعار البنزين بنسبة 66% وأسعار الديزل والكيروسين بمقدار الضعف خلال العامين 2011 و2012م..

هذا وكانت أمانة العاصمة وعدد من المحافظات قد شهدت خلال أيام العيد احتجاجات واسعة على خلفية رفع الدعم عن المشتقات النفطية تم خلالها قطع الشوارع واحراق الإطارات .. وقوبلت تلك الاحتجاجات بانتشار كثيف لقوات مكافحة الشغب.. سقط على إثر ذلك امرأة في أمانة العاصمة بطلق نارى من قبل أحد أفراد الأمن.. كما تم تفجير انبوب النفط احتجاجاً على القرار ..من جهة أخرى واجهت الأحزاب والتنظيمات السياسية الجرعة القاتلة بمواقف باهتة لم تنف فيها ما أكدته حكومة الوفاق من أن قرار رفع الدعم كان بموافقة كل الأحزاب المشاركة في الحكومة..

كتب/ المحرر الاقتصادى

طالب اقتصاديون الحكومة بتنفيذ إصلاحات شاملة في الجهاز الدداري للدولة في تزامن مع الإصلاحات السعرية في إطار حزمة الإصلاحات الاقتصادية المتكاملة.

مؤكدين أن "الإصلاحات السعرية بمفردها دون أن يرافقها إصلاحات اقتصادية وإدارية حقيقية لن تؤتى ثمارها وذلك أن الأموال التى كانت تذهب لدعم المشتقات النفطية ستذهب لطابور كبير من الفاسدين في الجهاز الادارى للدولة".

وبهذا الخصوص ذكر مركز بحوث التنمية الاقتصادية أنه سيترتّب على رفع الدعم آثار سلبية على النشاط الاقتصادى.. لافتاً إلى أن الدولة تمر بعجز مالي وتراجع الاحتياطي النقدى وربما يصل إلى حد الانهيار، ويبلغ

مليار ريال بما نسبته 30% من حجم الإنفاق و10 % من الناتج المحلي الإجمالي. وأفاد المركز بأن رفع الدعم "سيؤدّى إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وزيادة الإيرادات وتخفيض عجز الموازنة العامة

مقدار دعم المشتقات النفطية حوالي 400

والحفاظ على مستوى العملة المحلية ومكافحة التهريب وفساد الأموال التى تذهب إلى جيوب المتنفَّذين. لكن هذه السياسات المتبعة هي (سعرية بحتة) لا تراعى ما سينجم عنها من آثار سلبية على المواطن". معتبراً أن الحكومة "تقوم بنقل أزمة العجز المستديم من موازنة الدولة إلى ميزانية الأسرة، بمعنى ترحيل العجز المالي من الدولة إلى المواطنين".

وحذّر من أن الزيادة الحالية ستزيد من سوء الأوضاع المعيشية والاقتصادية ومن أعداد

وأكَّد المركز في بيانه أن أي تغيّر في أسعار وكمبات المشتقات النفطية سيؤدى إلى تغيّرات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والنواحي الحياتية وأن ارتفاع أسعارها سيؤدى إلى ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات وتكاليف الإنتاج الزراعي ووسائل النقل والتي يستخدمها المزارع في إنتاج السلع الزراعية وقطفها وحفظها وتحزينها ونقلها إلى الأسواق، وتعتمد عليه المصانع في الإنتاج والتعبئة والتوزيع والتخزين، والمواطنين والعمّال في تحرّكاتهم وتنقلاتهم في وظائفهم وأعمالهم وتوفير احتياجاتهم وبالتالي التأثير على حياة جميع أفراد المجتمع. من جانبه اعتبر رئيس "الجمعية اليمنية لحماية المستهلك" فضل منصور أن ما وصفها بـ الجرعة" تمت بدون دراسة الآثار المدمّرة على المواطن وما ستسبّبه من زيادة شريحة الفقراء

لأنها سترفع أسعار كافة السلع والخدمات.